Journal Of the Iraqia University (73-2) July (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

استراتيجيات التغـيير الاجتماعي والسياسي بين النظريات الاشتراكية الكلاسيكية والحديثة

م.م. هيثم احمد هذال حبيب

المديرية العامة لتربية صلاح الدين/قسم تربية بلد اعدادية الباهلي المختلطة

Strategies for social and political change between classical and modern socialist theories

Assit. Lecturer Haitham Ahmed Hathal

Salah Al-Din Education Directorate- Balad Education Department

Al-Bahli mixed middle school

الملخص

يعد التغير الاجتماعي ظاهرة مهمة في تطور المجتمعات وبناء الدول على خلفية تفعيل عمل المؤسسات بما يتماشى ومشروع التطور الذي ما انفك أن يتعزز وفق قدرات كل من المجتمع والدولة الواحدة على حد سواء ، وذلك من أجل تفادي الأخطار والتقاطعات التي من شأنها أن تقوض من دعائم العقد الاجتماعي فالبناء الداخلي هو أساس التحول كونه هو الضابط للعملية المجتمعية التي من شأنها أن تواكب فكرة الإقلاع ذاتها أن التغير الاجتماعي يواكب مشروع التنمية والتطور في كامل القطاعات الحية وعلى جميع المستويات الحيوية بما يفسره ذلك الذي يعقده كل مجتمع كامل النضج مع نفسه بتجاوز مراحل الضعف ومحطات الانزلاق. يتزامن ذلك وفق قدرات عمل المجتمع وأهمية الدولة عن طريق الوعي والوعي الجاد من خلال تجديد العهد بالأفكار والرؤى والمشروعات الهادفة للتغلب على مراحل الضعف ومسالك الانهيارإن إحداث نقلة نوعية بخصوص التغير الاجتماعي ينم عن إرادة حية وفاعلة تأخذ في الحسبان ما مدى أهمية مواكبة سلسلة الأحداث التي يصنعها كل مجتمع قادر على مواكبة مشروع البناء والتطور الإيجابي بما يسمح له أن يجابه سياسات التفتيت والتقسيم والتفكيك كمنافذ من الخارج أمام ضعف الداخل خاصة تلك التي تطال المنطقة العربية على سبيل المثال لا الحصر.**الكلمات المفتاحية : التغير الاجتماعي ، النظرية الكلاسيكية ، النظرية الحديثة**

Abstract

Social change is a significant phenomenon in the development of societies and the building of nations. This is driven by the activation of institutional work in line with the development project, which continues to strengthen based on the capabilities of both society and the individual state. This is done in order to avoid the dangers and intersections that could undermine the pillars of the social contract. Internal structure is the foundation of transformation, as it regulates the societal process that can keep pace with the very idea of take-off.Social change accompanies the development and progress project in all vital sectors and at all vital levels, which explains the agreement that every fully mature society makes with itself to overcome stages of weakness and points of decline. This coincides with the capabilities of society and the importance of the state, through awareness and serious awareness, by renewing the pledge with ideas, visions, and projects aimed at overcoming stages of weakness and paths of collapse.Achieving a qualitative shift in social change reflects a living and active will that takes into account the importance of keeping pace with the series of events created by every society capable of keeping pace with the project of construction and positive development, allowing it to confront policies of fragmentation, division, and disintegration as external outlets for internal weakness, especially those affecting the Arab region, for example, but not limited to.**Keywords: social change, classical theory, modern theory**

المقدمة

تعدّ مسألة التغيير الاجتماعي والسياسي واحدة من أبرز القضايا التي شغلت المفكرين واللاهئين عبر العصور، ولاسيما في إطار النظرية الاشتراكية. منذ بروز الاشتراكية كفكر سياسي واقتصادي في القرن التاسع عشر، ظهرت العديد من النظريات التي سعت إلى تفسير وتحليل طرق وأساليب تحقيق هذا التغيير. تُقسم هذه النظريات بشكل عام إلى فئتين كلاسيكية وأخرى رئيسية تتصف النظريات الاشتراكية الكلاسيكية، التي يمثلها كل من

كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بالتركيز على مفاهيم مثل الصراع الطبقي والملكيات الجماعية، حيث يبرز فيهما أن التغيير الاجتماعي لا يحدث إلا من خلال تغيير البنى الاقتصادية الراسخة. اعتمدت هذه النظريات على التحليل المادي للتاريخ واعتبرت الثورة العمالية الوسيلة الأساسية لتحقيق التغيير من ناحية أخرى، تُقدّم النظريات الاشتراكية الحديثة رؤى جديدة تتجاوز الأسس التقليدية، حيث تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تؤثر على المجتمعات. تركز هذه النظريات على استراتيجيات التحول الاجتماعي السلمي، بما في ذلك الحوار والتفاوض، وتعتمد على مفهوم الديمقراطية الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مؤسسات ديمقراطية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من تحليل الاتجاهات التي تسعى إلى تحقيق التغيير الاجتماعي لأفراد ومجموعات المجتمع، أو في قيمهم وأفكارهم وأنماط سلوكهم السائدة. كما يهدف إلى تزويد الطالب بالمعارف اللازمة حول ما قد يعم المجتمعات المختلفة من أشكال التماسك أو الاضطراب، فضلاً عن كيفية وقوع التغيير الاجتماعي والعوامل التي تؤثر فيه..

إشكالية البحث :

تتجسد إشكالية هذا البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١- ما هي نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية؟

٢- ما هو مفهوم نظرية التطور الاجتماعي؟

٣- ما هي نظريات العامل التكنولوجي و الديموغرافي؟

٤- ما هي نظريات العامل الاقتصادي والثقافي؟

أهداف البحث :

١- التعرف على نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية

٢- تحديد مفهوم نظرية التطور الاجتماعي

٣- معرفة نظريات العامل التكنولوجي و الديموغرافي

٤- التعرف على نظريات العامل الاقتصادي والثقافي

منهجية البحث :

سوف نتناول في هذا البحث المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على وصف نظريات التغير الاجتماعي .

المبحث الأول استراتيجيات التغيير الاجتماعي والسياسي في النظريات الاشتراكية الكلاسيكية

هو عملية تتسم بالاستمرار وهي عملية شاملة تمس جميع نواحي الحياة الاجتماعية، وقد شكل موضوع التغير الاجتماعي أولية الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، فتم التوصل إلى الكثير من المفاهيم والنظريات المفسرة للظاهرة حيث بحثت في عوامل التغير الاجتماعي وآلياته وأسبابه ونتائجه ومدى تأثيره على النسق الكلي للحياة الاجتماعية وذلك حسب مقاربات متعددة تنطلق من فروع واختصاصات المعرفة السوسيولوجية وأحيانا تخضع الدراسات إلى إيديولوجية وذاتية الباحث في هذا الميدان. (كمال،٢٠١٧،ص٦٠)

المطلب الأول نظريات التقدم الاجتماعي والدورة الاجتماعية

أولاً : النظريات الخاصة بالتقدم الاجتماعي :

١-**النظرية القائلة بالعقد الاجتماعي لـ (جان جاك روسو)** : جاءت هذه النظرية ضمن الطرح الّذي قدمه الكاتب في كتابه "العقد الاجتماعي والتي من خلالها نجد تقدماً لحياة الإنسان وقد مرّ بمجموعة من المراحل: **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة حياة الإنسان الأولى التي يكون فيها فطرياً وخاضعاً لنظام الطبيعة **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي تبدأ فيها ملكية الفرد وقدرته على الإنتاج في مجالات الزراعة مما أدى به إلى الاستقرار وبناء الأسرة .(عبد المجيد،٢٠١١،ص١٢)**المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي ظهرت فيها عدم المساواة، وأدت إلى زيادة التنافس وتشكل الصراعات بين الأفراد بعضهم ببعض وكذلك بين الجماعات وأصبحت السيادة فيها لمن كان أقوى .**المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة التعاقد التي تمّ فيها قيام تنظيم سياسي عقدي واختيار الحاكم وفق إرادة الشعب. وقد تم توجيه مجموعة من الانتقادات لهذه النظرية: أن نظريته خيالية وغير واقعية وتفتقر إلى سند تاريخي وإن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جميعا في اختيار حاكمهم و تبقى الفكرة خيالية وافتراض

قابل للنفي والإثبات و لقد نبهت نظرية روسو المفكرين إلى فكرة التقدم كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديمقراطية الحديثة حيث اعتبر كتاب العقد الاجتماعي إنجيل الثورة الفرنسية.

٢- نظرية انطونيان كوندرسه: شرح كوندرسه مسيرة تقدم الحياة الإنسانية، وهو يقول إنّ عملية تقدم الإنسان في حياته تكون بخط مستقيم وهو يصعد نحو الكمال، ويجد أنّ التعليم والثقافة هي قاعدة أساسية للوصول إلى التقدم المجتمعي، وهو يجد أنّ التاريخ قائم على الاكتشاف ومعتمد على القوانين التي تؤسس للتقدم الاجتماعي، وقد قام بتقسيم تاريخ الحضارة إلى عشرة مراحل و كل منها تمثل أحد الفترات المحددة في تحقيق التقدم للإنسانية، وهي : (غيث واخرون، ١٩٨٢،ص٨)

١- المرحلة الطبيعية: وتقوم على الصناعات البدائية.

٢. مرحلة الرعي واستئناس الحيوان.

٣. مرحلة الزراعة: وهي مرحلة استقرار الإنسان.

٤. مرحلة الحضارة اليونانية: وفيها ظهرت المدنية عند اليونان كوحدة سياسية.

٥. مرحلة الحضارة الرومانية، وقد ظهرت فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العملية.

٦. مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية). ٧. مرحلة الإقطاع: وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين. ٨. مرحلة اختراع الطباعة : حيث سهلت انتشار الكتب والأفكار عموماً .

٩. مرحلة الثورة الفرنسية : يعتبرها كوندرسه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية .

١٠. المرحلة المستقبلية: وتكون بدراسة ماضي الأمة وحاضر الإنسانية. وهذا ما يجعل التنبؤ بما ستصبح عليه الأمور ممكناً.

٣- نظرية أوجست كونت : من خلال دراسته للديناميك سوسيال (التغير الاجتماعية) وللستاتيك سوسيال (البناء الاجتماعي) وقد قام بالتوصل إلى القانون الّذي يحكم الحالات أو المراحل العقلية الثلاث ونظريته في التقدم الاجتماعي الخطي : قانون الحالات الثلاث : (توم،١٩٨٣،ص٣١١)

- الحالة الثيولوجية: وهي المرحلة التي كانت تفسر فيها الظواهر المختلفة بعلل أولية.
- الحالة الميتافيزيقية (١٣٠٠-١٨٠٠) : يسميها (بعصر الثورات الغربية) ويكون تفكير الإنسانية وتصوراتها أقل تشخيصا وتستبدل العلل الأولية بعلل أكثر عمومية وهي كينونات ميتافيزيقية (فوق الحس الإنساني).
- الحالة الوضعية من (١٨٠٠م إلى ما لانهاية): وذلك من خلال تفسير الظواهر بالعلل القائمة على منهج العلم وهو مبني على الملاحظة والتجريب، يعتقد كونت أن التطور التدريجي الذي شهدته البشرية يتجلى في شكلين، هما: التحسن التدريجي في الحالة الاجتماعية، الذي يتواصل في تقدم مستمر بفضل ما نتمكن من اكتشافه من قوانين للظواهر الاجتماعية، مما يسهل التنبؤ بسير هذه الظواهر، ويحول دون انحرافها من خلال تنظيمها وتوجيهها نحو الاتجاه المطلوب، بالإضافة إلى التقدم التدريجي في الطبيعة البشرية، الذي حدث في الجوانب الطبيعية والعقلية والأخلاقية. ومع ذلك، واجهت آراء كونت بشأن التقدم الاجتماعي العديد من الانتقادات.(الزعبي،١٩٩١،ص٤٥)

ثانياً : نظريات الدورة الاجتماعية: تُعتبر هذه النظريات من النظريات المتشائمة فيما يخص المستقبل المتعلق بتغير المجتمع ، فترى أن التحول في الحياة الاجتماعية يسير في بشكل دائرة يعود في نهايته إلى نقطة البداية، و هذه الدورة تتسم بالانتظام وتتشابه في طبيعتها مع طريقة نمو الكائنات الحية، مما يعني أن العملية الخاصة بالتغيير تكون متجهة بشكل صاعد أو هابط ، إذ تبدأ من مكان أو نقطة محددة في الدورة التي تؤدي بالمجتمع إلى نقطة تشبه تلك التي انطلقت منها. ويمكن تناول ثلاث نظريات في هذا الإطار وهي:

١- النظرية الدائرية العامة (ابن خلدون ١٣٣٢-١٤٠٦): ويرى أن ثقافة أي مجتمع تدور في مسار يبدأ بالولادة ويسير باتجاه الكمال ثمّ ينحدر نحو الشيخوخة ولتعود مرة أخرى إلى التقدم والرقي. وقد حاول ابن خلدون أن يتتبع المجتمعات من خلال دراستها وتحليل ما جاء فيها من النشأة حتى الفساد. ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة فحوادثه مرتبطة ببعضها البعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته وكذلك يحدث للدول وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها وأن هذه الظاهرة خارجة عن إرادة الإنسان . ويرى ابن خلدون أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها لذلك أولى الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة وتعرف على العوامل التي تؤثر فيه. وقد توصل من خلال دراسته للمجتمع إلى (قانون الأطوار الثلاثة) وهي: (جيدانز،٢٠٠٥، ص١٠٥)

- طور النشأة والتكوين وفيه يتولى مقاليد الأمور المؤسسين
- طور النضج والاكتمال وفيه يتولى مقاليد الأمور المقلدين .

- طور الهرم والشيخوخة ، وفيه يتولى مقاليد الأمور الهادمين . وحدد عمر كل طور من هذه الأطوار الثلاثة بحوالي (٤٠ سنة) فيكون عمر الدولة (١٢٠ سنة) وبعد فناء مجتمع يقوم مجتمع جديد على أنقاضه . ومن خلال هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: البداوة ومرحلة الملك ومرحلة الترف والتنعيم و مرحلة الضعف والاستكانة ومرحلة الفناء ودرس خصائص كل مرحلة فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي ودرس العوامل التي تكون عاملاً في تطور المجتمع القبلي وهي: العصبية والفضيلة و الدعوة الدينية. بينما وجد أن المجتمع المتحضر يصل إلى درجة النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة ثم الركون إلى الدعة. وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع وهي الانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل إلى قانون (أن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع) وتعرض إلى عوامل تساعد على سرعة التقدم وهي عوامل بيئية وكثافة السكان ثم عدالة الدولة وأشار ابن خلدون أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً لأنها تدعوا إلى الاسترخاء والخمول، وأكد أن الحضارة هي نهاية العمران البشري وهكذا يضح أن ابن خلدون صاحب نظرية أصيلة في علم الاجتماع ، مع وجود بعض المآخذ على نظريته .(تيماشيف،١٩٨٣،ص٣٠٦)

٢-النظرية الدائرية الجزئية (شبنجلر ١٨٥٦-١٩٣٦) : وهي من النظريات التي تتسم بالتشاؤم وتقوم بدراسة الظواهر داخل المجتمع بشكل جزئي ومحدد في المجتمع وذلك من أجل أن يثبت أنّها تتجه بشكل دائري بحيث تنتهي إلى النقطة نفسها التي بدأت منها كبداية ملكية الأرض الزراعية للقبيلة ثم إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ومشاريع الإنتاج وقد اهتم العالم الألماني "شبنجلر" ممثل هذا الاتجاه بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها. ونظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات أي أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه ، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات ؛ وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته . ويشبه تطور الثقافة بمراحل العمر ، وأحياناً بفصول السنة . وقسم شبنجلر الثقافات واهتم بتحديد أعمارها فيقسمها إلى ثماني ثقافات أساسية هي: المصرية وبلاد الرافدين والهندية والصينية والكلاسيكية (الأبوللنية) والعربية (أو المجوسية) وثقافات المايا و الثقافات الغربية (الفاوستية) وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق في تاريخ التطور العام وهي تتجه نحو الفناء . ويرى أن عمر كل ثقافة يبلغ ١٠٠٠سنة.ومن هنا نستطيع أن ندرك سر عنوان كتابه (تدهور الغرب) وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات لدى الشعوب الغربية ، حيث يرى أن الثقافة الغربية بدأت عام ٩٠٠م وتنتهي عام ١٩٠٠م . ومن المآخذ على نظريته: قوله بحتمية الفناء للحضارات وفكرة الفناء غير واقعية فهي لا تفنى وإنما تتغير بفعل الاختراعات والتراكمات الثقافية . كما أن عملية تشبيه تقدم الحضارة بتطور الكائن العضوي فيه تبسيط لفكرة التقدم لأن الحضارة تتقدم بفعل عوامل داخلية وخارجية بعكس ما يقوله شبنجلر بفعل عوامل داخلية فقط .

٣-النظرية الدائرية اللولبية (فيكو ١٦٦٨-١٧٤٤): ويرى ممثلها "فيكو" أن التقدم الاجتماعي يسير في بطريقة دائرية ويعود بشكل لولبي لولبي أو حلزوني (الارتداد المغاير) بحيث أنّ كل دورة ترتفع على سابقتها وتتسم بالنضج الثقافي بشكل أكبر. وهكذا فهو يرى أن التقدم ليس خطياً صاعداً وإنما يتكرر باستمرار في دورات ثلاث ، ليست في مستوى واحد . وهكذا فهو يرى بأن هناك ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية . أي أن الجماعات الإنسانية ترتد إلى حالتها الأولى (النكوص) ولكن بصورة مغايرة وأفضل نسبياً مع بداية الدورة من جديد . واهتم " فيكو " بدراسة فقه اللغة لما للغة من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الاجتماعية .كما عالج في كتابه (مبادئ علم جديد) تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية فقسمها إلى ثلاث مراحل متعاقبة : (زايد، ب.ت، ص١٩)

- المرحلة الدينية : وتتميز بالطبيعة التأليهية للأشياء وأن حياة المجتمع في هذه المرحلة تعتمد كلياً على مقولات دينية في مجالاتها المختلفة.
- مرحلة البطولية : وتبدو في تعظيم الشرف والمغامرة وظهور الارستقراطية السياسية والحق فيها للأقوى .
- مرحلة الإنسانية : وتتميز بالحرية السياسية والمساواة وسيادة الحقوق المدنية وانتشار الأنظمة الديمقراطية .

المطلب الثاني نظريات التطور الاجتماعي

تعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان لكتاب داروين " أصل الأنواع " الذي نشره عام ١٨٥٩م أكبر الأثر في نشوء النظرية التطورية في الفكر السوسيولوجي ومن أشهر الممثلين للاتجاه التطوري في علم الاجتماع العالم الإنجليزي هربرت سبنسر ، الذي يعتبر من أهم دعائم الحركة الاجتماعية العلمية في القرن التاسع عشر ، وهناك تشابه كبير بين نظريته الاجتماعية ونظرية داروين البيولوجية ، حيث شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي . (حسن،١٩٦٤، ص٤٩)نظرية هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) :يرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون "الاتصال النسبي " أي أنها مرتبطة ببعضها ، حيث أن هناك تشابهاً بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات . وهو يرى أن التطور بشكل عام يتجه تدريجياً من مرحلة التجانس إلى مرحلة اللاتجانس

وصولاً إلى مرحلة التكامل ويكون تطور المجتمع حتمياً نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية تعمل بشكل متكامل في عملية تطورية يطلق عليها سبنسر " التطور فوق العضوي " وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء للمخلوقات . أي أنه كلما ازداد الكائن العضوي تعقيداً ازداد اختصاصاً وتفريداً . وكلما ازدادت الأعضاء تفرداً واختصاصاً ازدادت استقلالاً وأن عملية النمو – التطور – يستدل عليها من ازدياد الحجم للمجتمع و الكائن العضوي وأنه لا يوجد تطور مستمر وإنما نهايته الفناء وبذلك فإن نظرة سبنسر للتطور تعد نظرة تشاؤمية وهكذا فإنه مع وجود بعض الانتقادات العامة فقد لاقت أفكار سبنسر رواجاً كبيراً خلال حياته وأثرت في توجيه النظرية الإجماعية وهناك تشابه كبير بين ما ذهب إليه وما كان قد نادى به العلامة ابن خلدون وقد استجابت نظرية سبنسر لحاجتين أساسيتين لهذا العصر :(طبال،٢٠١٢،ص١٧)

- الأولى: الرغبة في توحيد المعرفة .
- الثانية : الحاجة إلى مبرر علمي لمبدأ " دعه يعمل " .

تقييم عام للنظريات الكلاسيكية يتبين من العرض السابق للنظريات الكلاسيكية أن نظرتها إلى التغير الاجتماعي نظرة عامه وشاملة دون تمييز للاختلاف الثقافي بين المجتمعات ، أي ذات نظرة عامه للإنسانية وهي دراسة تقع في دائرة " فلسفة التاريخ " وهناك اختلاف بين نظرة علم الاجتماع ونظرة فلسفة التاريخ في دراسة الحضارات الإنسانية ، فعلم الاجتماع لا يقر فكرة التقدم المطلق لأنها فكرة فلسفية وشخصية تعبر عن وجهه خاصة . كما أن علماء الاجتماع لا يصدقون أحكاماً قيميه مطلقة في تقدم المجتمعات ، وإنما يرون أن المجتمعات يصيبها التخلف بعد تقدم أو العكس ، وفي عصور مختلفة . لقد بنت النظريات الكلاسيكية أفكارها على استقراء ناقص في الوقت الذي وصلت فيه إلى التعميم المطلق ، فلم تقم إلا بدراسة مجتمع واحد في الغالب لكنها تبقى مهمة لكونها تشكل إطاراً مرجعياً للفكر السوسيولوجي في النظرية الاجتماعية المعاصرة .

المبحث الثاني النظريات الحديثة (السوسيولوجية)

يسعى كل علم من العلوم إلى بناء نظرية تكون الموجه الأساسي لمختلف الدراسات، وعلم الاجتماع يحتوي على الكثير من النظريات الكلاسيكية والمُحدثة وعامة يطلق عليها النظرية السوسيولوجية، وبها خصائص وشروط ووظائف، فهي نسق استنباطي يتضمن مجموعة من الفروض، ويجب أن تكون واضحة ومحددة. ويجب الإشارة أنّ هناك جدل علمي كبير دائر ومستمر بين العلوم الاجتماع والعلوم الطبيعية، حول الطبيعة التي تحكم النظريات المستعملة ، وما يتوجب على النظرية أن تكون عليه لكونها موجهاً أساسياً للدراسات النظرية والميدانية، واعتبارها ذات أهمية كبيرة للعلماء.(محمد،٢٠١٤، ص١٠٩) وسوف نتناول في هذا المبحث المطالب الآتية المطلب الأول : نظريات العامل التكنولوجي و الديموغرافي

المطلب الثاني : نظريات العامل الاقتصادي والثقافي

المطلب الأول نظريات العامل التكنولوجي و الديموغرافي

أولاً: نظرية العامل التكنولوجي: إنّ للتكنولوجيا علاقة كبيرة بالمجتمع، فهي تعدّ انعكاساً لثقافته بأشكالها الماديّة والفكرية وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية : (الدقس،١٩٩٦،ص١٩)

• يساهم الموقف السوسيولوجي في تطوير الاختراعات المادية التي يتم استخدامها في المجتمع•تؤثر الاختراعات التكنولوجية في حياة المجتمع من خلال طريقة استخدامها•تؤثر التكنولوجيا في المجتمعات التي لم تشارك في عمليات الاختراع أو الاكتشاف، وذلك نتيجة لظاهرة الانتشار.تعتبر النظرية التكنولوجية أن العامل التكنولوجي هو السبب وراء التغيير الاجتماعي، حيث تُعَد التكنولوجيا السبب الجذري الذي يؤدي إلى التحولات في المجتمع. كما أن للعامل التكنولوجي تأثيراً كبيراً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات، ويسهم في تقدمها. وقد لعبت التكنولوجيا دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات متعددة داخل المجتمع. ومنها : (عبد الرحمن،١٩٩٩،ص ٣٠٤)•التخصص في العمل، حيث تتمكن التكنولوجيا من أداء وظائف متعددة وإنجاز مهامها بكفاءة عالية•تتمتع الاختراعات التكنولوجية بأهمية كبيرة في حياة المجتمعات، نظرًا لدورها البارز والواضح مثل الكهرباء والهاتف وغيرها•نشوء ظاهرة الإمبريالية والاستعمار والتبعية، والتي نتجت أساساً عن الثورة الصناعية التي أدت إلى فائض في الإنتاج الصناعي وظهور مخترعات متقدمة•التغيير في مجال القيم الاجتماعية، مثل تأثير السيارة كبديل تكنولوجي للجمل، وزيادة قيمة الحياة المستقرة والحضرية مقارنة بحياة الترحال والبداوة التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية.•ظهور أهمية المجتمعات الصناعية وسرعة تقدمها بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى وتؤدي التكنولوجيا دورها في إحداث التغير الاجتماعي: عندما يحدث تراكم في مجال الثقافة المادية نتيجة لعامل الاختراع والاكتشاف أو عامل الانتشار وذلك بشكل أسرع من الجانب اللامادي للثقافة ، الأمر الذي يؤدي إلى تخلف الجانب اللامادي عن الجانب المادي ، وهذه الظاهرة يطلق عليها العالم أوجبيرن مصطلح الهوة الثقافية أو التخلف الثقافي "ومن ثم تعمل الجوانب المادية على دفع اللامادية نحو التغير ومن العلماء الذين يقولون بالنظرية التكنولوجية العالم نمكوف الذي درس أثر التكنولوجيا في الأسرة ، وإحداث التغير ات الاجتماعية فيها ومن أبرزها الحد من سلطان

الرجل في اتخاذ القرار والسيطرة والتملك والمساواة بين الجنسين . وخلاصة القول ، إن القائلين بالنظرية التكنولوجية في التغير يرون أن التغير ات الاجتماعية تعود إلى العامل التكنولوجي ، وأن التكنولوجيا هي أول ما يتغير . إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لهذا الاتجاه . (الحسن،٢٠٠٥، ص٣٠٢)

ثانياً : نظرية العامل الديموغرافي :يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان ، ومن حيث الكثافة أو التخلخل ، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً من خلال العلاقة بين النسق الديموغرافي والبناء الاجتماعي وخاصة النسقين الأيكولوجي والاقتصادي بوجه عام واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة ومثال ذلك ما أحدثته الهجرة الداخلية والخارجية من تغيرات ملحوظة في مجتمعنا .وقد أكد " دور كايم " في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ، ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات كما نجد نظرية دبلداي التي تربط بين النمو السكاني ، وبين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية وهناك من يربط بين معدلات التوالد وبين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي ، ومن هؤلاء أرسين ديمونت ويتبين من مجمل الآراء السابقة ، أنها تضع العامل الديموغرافي وراء حدوث التغير ات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي .(عماد، ٢٠٠٦، ص١٩١)

المطلب الثاني نظريات العامل الاقتصادي والثقافي

أولا : نظرية العامل الاقتصادي: ويرى بوتومور أن النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة للصراع بين عنصرين أساسين في الحياة الاجتماعية :

١- تغير الماديات (قوى الإنتاج) وتضم الآلات "الوسائل" الأشخاص الذين يستخدمون الآلات المعارف الفنية "التقنية".

٢- تغير العلاقات بين الطبقات الاجتماعية (علاقات الإنتاج) ويقصد بها العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج وهي إما علاقات تعاون وتعاضد أو سيطرة وخضوع وهي تضم صور ملكية وسائل الإنتاج ، وضع مختلف الفئات الاجتماعية في الإنتاج ، صور توزيع المنتجات. على أن التغير المستمر في العامل الأول يغير في العامل الثاني وفي طبيعة الصراع الجدلي بينهما . وأهم مقولات هذه النظرية في تفسير التغير الاجتماعي والتطور التاريخي هي :

- أن ما يحكم التاريخ والمجتمع في تغيره الاجتماعي ليس قوى غيبية وإنما هو طبيعة القوى المادية . (المنجرة، ٢٠٠٧، ص ٥٩)
- أن تغير قوى الإنتاج يؤدي آلي تغير علاقات الإنتاج آلتي بدورها تغير العلاقات الاجتماعية عموماً.
- أن المحرك الأول للتاريخ والتقدم هو محاولة الإنسان إنتاج الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته
- يؤكد أوسكار لانج بأن هناك قانونين أساسين يتحكمان في الحركة الديالكتيكية للمجتمع أحدهما يتعلق بالتأثير المتبادل (التناقض الجدلي) بين البناء التحتي المتمثل في أسلوب الإنتاج (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) وبين البناء الفوقي المتمثل بالنظم السياسية والقانونية والأخلاقية . والآخر هو قانون التوافق الضروري بين البناء التحتي والبناء الفوقي . ويرى أوسكار أن تطور المجتمع البشري يتألف من ثلاث عمليات ديالكتيكية : التناقضات المستمرة في التفاعل بين الإنسان والطبيعة والتناقض بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة والتناقض بين علاقة الإنتاج الجديدة وبين التركيب الفوقي القديم .
- إذا كانت القوى المنتجة في تطور مستمر فأن علاقات الإنتاج لتتغير بالسرعة نفسها نظراً لمحاولة القوى المسيطرة الإبقاء عليها حفاظاً على تسلطها الاقتصادي والسياسي ولا مخرج من هذا إلا بحدوث انفجار ثوري اجتماعي ينسف البنية الفوقية ومجمل القول أن النظيرة الاقتصادية الماركسية تعالج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل بناء المجتمع على أساس الحتمية المادية وهي تعتبر أقرب إلي الواقعية مقارنة بالنظريات الأخرى ؛ لكنها في الحالات كلها لا تستطيع تفسير مختلف التغير ات التي تحدث في مختلف المجتمعات وهناك الكثير من الانتقادات حول هذه النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي .

ثانياً : نظريات العامل الثقافي : (بني جابر،٢٠٠٤، ص١٥٦) وتركز نظريات العامل الثقافي بشكل عام على آليات التغير الثقافي ومصادره وتتمثل في ثلاث اتجاهات رئيسة هي :

- نظرية الانتشار الثقافي :

وهي نظرية قديمة ترى أن انتشار السمات الثقافية هو العامل الأساسي في إحداث التغير ات الثقافية ، وهي تميز بين انتقال عناصر وأنماط الثقافة من جيل سابق إلى جيل لاحق داخل المجتمع نفسه وبين انتشارها عبر المكان أي نقلها من منطقة إلى منطقة أخرى ، إلى أن تعم العالم الإنساني فالأول (الانتقال) يشير إلى التراث والإرث الثقافي ، أما الثاني فيمكن القول بالاستعارات الثقافية والتركيز على العوامل الخارجية في التغير . وتعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع والاكتشاف وهناك عدد من الآليات التي تساعد في هذه العملية الانتشارية مثل الهجرة والاستعمار والثورة مثل الثورة الفرنسية أو البلشفية ووسائل الإعلام والاتصالات في العصر الحالي . وهناك ثلاث مدارس حول مناقشة الانتشار الثقافي :

أ – المدرسة الألمانية النمساوية : بزعامة " جرايبنر " وهي تذهب إلى القول بوجود سبع أو ثمان نماذج ثقافية تعتبر هي الأصيلة في العالم ثم انتشرت في أرجاء العالم سواء بشكل جزئي أو كلي.

ب – المدرسة الإنجليزية : بزعامة " إليوت سميث " و "بري " ورأت بأن هناك نقطة واحدة محورية لانتشار الثقافة وهي الحضارة المصرية التي عمت العالم إلى حلت محلها الحضارة اليونانية . (عطاري،٢٠١١، ص١٢١)

ج – المدرسة الأمريكية : أصحاب هذه المدرسة كل من بواس و كرويبر ، وهي التي تطرح أسئلة حول الآثار المترتبة على عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات وهذا التحليل أقرب إلى التحليل الاجتماعي .

وهناك بعض الملاحظات حول هذه النظرية أهمها : ركزت هذه النظرية على العامل الخارجي لأن الانتشار هو العنصر الذي قدم من الخارج ، والانتشاريون أهملوا عنصر الإرادة الإنسانية واعتبروا عملية الانتشار تلقائية، ولم يفسر الانتشاريون كيف ولماذا تنتشر السمات الثقافية من مجتمع دون آخر الأمر الذي كان مهملاً عندهم كما أنهم لم يفسروا أسباب انتشار الثقافة .

- نظرية الارتباط الثقافي :على العكس من نظرية الانتشار ؛ ركزت هذه النظرية على العوامل الداخلية في المجتمع ، وإن العوامل الكامنة في المجتمع هي الأساس في عملية التغير الاجتماعي ومن أنصار هذه النظرية العالم الأمريكي " سوروكين " في نظرية الارتداد المضاد أو المعاكس في عملية التقدم والتطور الاجتماعي وذلك بشكل دوري تبادلي بين ثلاثة أنماط أو مذاهب حضارية وثقافية ، هي : التصوري والمثالي والحسي وهو يقول بعدم فناء الثقافة لكنها تمتص وتتحول ، وهكذا يبدوا متفائلاً على عكس كل من توينبي وشبنجلر ويقيم نظريته في الارتباط الثقافي على شيئين هما التغير الداخلي الموروث ؛ أي هناك آلية للتغير الحتمي داخل كل مجتمع ومبدأ الحديّة في التغير أي حدية العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في عملية التغير . وقد تعرضت آراء سوروكين هذه لعدة انتقادات منها : (عطاري،٢٠١١،ص١٢١)

١ – خاصية التحول في اعتماد متبادل بين العناصر تستدعي التفكير في حلقة مفرغة .

٢ – كما يتجاهل أثر العوامل الخارجية والتأثيرات المتبادلة بين ثقافة المجتمعات .

٣ – وكذلك النظرة أحادية العامل في التغير وتجاهل دور الإرادة والقصد والتخطيط .

- نظرية الصراع الثقافي (المتناقضات الثقافية)

تفسر هذه النظرية أو التغير الاجتماعي بالرجوع إلى المتناقضات الثقافية وبالتالي فإنها ترى بأنه كلما زادت المتناقضات داخل المجتمع كلما أدت إلى زيادة الصراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير . والماركسيّون يرون أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ صراع بين الطبقات المتناقضة المصالح ويرون أن التناقضات على ثلاث مستويات وأشكال هي :

- التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج .
- التناقضات بين البناء الاقتصادي (التحتي) والبناء الأيديولوجي (الفوقي).
- التناقضات بين قوى البناء الفوقي نفسه (الثقافي) ويقول رالف در ندورف أن هناك صراعات ذات منشأ خارجي كالحروب وأخرى ذات منشأ داخلي مثل الصراعات الحزبية

الخاتمة

الخلاصة العامة للنظريات العاملية

أولاً : ادعاؤها بوحدانية العامل المؤثر في حدوث التغير يتنافى مع حقيقة التداخل والتشابك بين جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية بحيث يصعب الفصل بينها مما يستدعي البحث في العديد من العوامل المختلفة والمتداخلة .

ثانياً : إن تبني عامل واحد في تفسير عملية التغير الاجتماعي معناه أن جميع المجتمعات متماثلة ، وفي ذلك مخالفة للواقع الذي يتصف بالنسبية المكانية .

ثالثاً : وهذه الحتمية تعني استبعاد حقيقة التجديد الجوهري في مسيرة المجتمع وما يتصف به من نسبية زمانية ومستحدثات مثل معطيات الثورة الصناعية والاتصالات والطب

أولا: النتائج

١-التغيير الاجتماعي هو عملية مستمرة وشاملة تؤثر في كافة الجوانب الاجتماعية. وقد كان موضوع التغيير الاجتماعي ودراسة الحراك الطبقي من المجالات الأساسية في الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة.

٢-بالنسبة لنظريات الدورة الاجتماعية، فهي تعتبر من النظريات المتشائمة بشأن مستقبل تغير المجتمع ، حيث تشير إلى أن عملية تحول الحياة الاجتماعية تسير في مسار دائري، مما يعني أنها تنتهي في نفس النقطة التي بدأت منها.

٣- تركز نظريات العامل الثقافي بشكل عام على آليات التغير الثقافي ومصادره

ثانيا: التوصيات

١- ضررة الاهتمام بموضوع التغير الاجتماعي كونه من أهم الموضوعات التي شغلت بال العديد من العلوم الاجتماعية، وقد زاد الاهتمام بالتغير الاجتماعي في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى؛ وذلك بسبب حجم التغير ات الاجتماعية وسرعتها وآثارها التي عصفت بحياة كثير من الأفراد والجماعات والمجتمعات

٢- دعوة الباحثين الى التوسع في الأبحاث التي تتحدث عن نظريات التغير الاجتماعي

المصادر

أولا: الكتب

١. أحمد زايد التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢،دار الفكر العربي ، القاهرة، مصر

٢. جودت بني جابر ، علم النفس الاجتماعي، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر ، عمان الأردن، ٢٠٠٤

٣. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦

٤. عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩

٥. محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩١

٦. محمد عاطف غيث ،وآخرون مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢

٧. المهدي المنجرة، قيمة القيم، الطبعة الثانية، دون دار نشر، الرباط، المغرب، ٢٠٠٧

٨. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ، الطبعة الثامنة ١٩٨٣

٩. وتومور توم، تمهيد في علم الاجتماع،ط١، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٣

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. إبراهيم عطاري، أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على التغير الأسري في الجزائر، رسالة دكتوراه جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر ٢٠١١

ثالثا: البحوث

١. عائدي جمال جرو كمال ، التغير الاجتماعي ونظرياته، مجلة المداد ، مجلد٥، عدد٢، ٢٠١٧

٢. لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، ٢٠١٢، ص

٣. الويزة سي محمد ، النظرية السوسيولوجية في علم الاجتماع (خصائص وأنماط وواقع)، مجلة معارف ، مجلد٩، عدد١٦، ٢٠١٤ .٤

Sources

First: Books

1. Ahmed Zayed, Social Change, Anglo-Egyptian Library, 2nd ed., Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Egypt
2. Jawdat Bani Jaber, Social Psychology, 1st ed., Dar Al-Thaqafa Publishing House, Amman, Jordan, 2004
3. Abdul Ghani Imad, Sociology of Culture: Concepts and Problems... From Modernity to Globalization, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2006
4. Abdullah Muhammad Abd al-Rahman, Sociology: Origins and Development, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a, Alexandria, Egypt, 1999
5. Muhammad Ahmad Al-Zu'bi, Social Change between Bourgeois Sociology and Socialist Sociology, University Institution for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, 4th ed., 1991
6. Muhammad Atef Ghaith, et al., Fields of Contemporary Sociology: Theoretical Foundations and Realistic Studies, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a, Cairo, Egypt, 1st ed., 1982
7. Al-Mahdi Al-Manjara, The Value of Values, 1st ed. Second, without a publishing house, Rabat, Morocco, 2007
8. Nikola Timashev, The Theory of Sociology: Its Nature and Development, translated by Muhammad Awda and others, Al-Maaref Foundation for Printing and Publishing, Cairo, Egypt, 8th edition, 1983
9. Tumur Tom, Introduction to Sociology, 1st ed., Dar Al-Maaref, Cairo, Egypt, 1983

Second: Theses and Dissertations

1.Ibrahim Attari, The Impact of Social and Economic Change on Family Change in Algeria, PhD dissertation, Saad Dahlab University, Blida, Algeria, 2011

Third: Research

1. Aidi Jamal Jaro Kamal, Social Change and Its Theories, Al-Medad Magazine, Volume 5, Issue 2, 2017
2. Latifa Tabbal, Social Change and Its Role in Changing Social Values, Journal of Humanities and Social Sciences, University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria, Issue 8, 2012, p.

.٣Al-Waiza Si Mohammed, Sociological Theory In Sociology (Characteristics, Patterns and Reality), Maaref Journal, Volume 9, Issue 16, 2014